

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

فصل .

: وإذا صُغِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصوله وجب رَدُّ مَحذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين نحو كُؤْلٌ وخُؤْذٌ ومُؤْذٌ أعلاماً وسَمَهُ وَيَدِيَّ وَحَرِيَّ تقول : أَكَيْلٌ وَأُخَيْذٌ بَرَدٌ الفاء ومُنَيْذٌ وسُنَيْذِيَّةٌ بَرَدٌ العين وَيُدِيَّةٌ وَحُرِيَّةٌ بَرَدٌ اللام .
وإذا سُمِّيَ بما وضع ثُنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلٌ وبَلٌ لم يُزَدَ عليه شيء حتى يُصَغَّرَ فيجب أن يضعف أو يُزاد عليه ياء فيقال : هَلِيٌّ وبَلِيٌّ وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لَوٌ وكَيٌ ومَا أعلاماً : لَوِيٌّ وكَيِيٌّ - بالتشديد - وماء - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألفِ ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة فإذا صغرت أعطيت حكم دَوٌ وحَيٌ ومَآءٌ فتقول : لَوِيٌّ وكَيِيٌّ كما تقول : دَوِيٌّ وأصلهما لَوِيٌّ ودَوِيٌّ وتقول : كَيِيٌّ - بثلاث ياءات - كما تقول : حَيِيٌّ وتقول : مَوِيٌّ كما تقول في تصغير الماء المشروب : مَوِيٌّ إلا أن هذا لامه هاء فَرُدَّ إليها .

فصل .

: وتصغير الترخيم أن تعمد إلى ذي الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله وَمَنْ ثَمَّ لا يتأثري في نحو جَعْفَرٌ وَسَفَرٌ جَلٌّ لتجرُّدهما ولا في نحو مُتَدَحْرَجٌ ومُحَرَّرٌ نَجْمٌ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلالها بالزِنَةِ ولم يكن له إلا صيغتان وهما : كحميد في أَدَمَدٌ وِدَامِدٌ ومَحْمُودٌ وِدَمَدُونٌ وِدَمَدَانٌ وفُعَيْعِلٌ كقُرَيْطِيسٍ لا فُعَيْعِيلٌ لأنه ذو زيادة .

فصل .

: ولتحق تاءُ التأنيثِ تصغيرَ ما لا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ثلاثي